مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (6)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (6) 2017

ضوابطُ نزعِ الخافضِ في الدَّرسِ النَّحوي

هلال رياض حاج حسين*

(تاريخ الإيداع 13 / 7 / 2017. قبل للنشر في 20 / 11 / 2017)

□ ملخّص □

يتناول البحث ظاهرة نزع الخافض دراسةً نظريةً تطبيقيةً من خلال شواهد النحاة للوصول إلى تأثيل هذه الظاهرة وضبط قواعدها نطقاً واستخداماً، فظهرت من خلال آراءِ النُّحاةِ المتناثرةِ في كتبهم دونَ تخصيصها ببحثٍ مستقلٍّ رغبةً منَّا في الكشف عن أنماطها التركيبية داخلَ السِّياقِ اللغوي، وضبطِ صورِها وتحديدِ مكوناتها، وربَّما يكون ذلك اختصاراً أو تضميناً في أساليبهم الفصيحة. فقد تجسَّدَت في الواقع العلمي للغةِ، للكشف عن أنماطها التركيبية داخل السياق اللغوي وتحليل مكوناتها، فقد اختلف النُّحاةُ فيها، وبحثوا عن أسبابها ودواعيها، ومنها كثرة الاستعمال، والتخفيف، وهو المستحب عند العرب في الحذف، والإيجاز، والشروط الواجب توافرها عند نزع الخافض، من أمنٍ للبس، وعدم الإخلال، أو الفساد في المعنى، وذلك على وفق منظور النَّحوِ العربيِّ.

الكلماتُ المفتاحيَّة:

- الضوابط.
- النزع.
- الخافض.
- الدَّرس النحوي.

* ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (6)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (6) 2017

The regulation of omitting the grammar lesson summary

Helal Housen*

(Received 13 / 7 / 2017. Accepted 20 / 11 / 2017)

□ ABSTRACT □

This research deals with the phenomenon of omitting the preposition by studying and analysingit.

This could be done according to the regulation of its noming, which differ to the grammaians term of this phenomenon, and its reasons and indication among these differences are the plenty of using it and the reduction of it. These two reasons are desirable to the Arabs in omitting and briefing of the preposition.

At last, there are condition that should available in omitting the pvepositions are good comprehension and non-defaulting or corruption in its meaning.

This could be done in accordance with the perspective of the Arabic grammer.

*Master, Faculty of Art and Humanities, Tishreen Univerity, Lattakia, Syria.

مقدمة

نزع الخافض مصطلح نحوي استعمله العرب في كلامهم(شعراً ونثراً) في عصور الاحتجاج وما تلاها، فقد أشار النّحاة إلى هذه الظاهرة في كتبهم، وورد نزع الخافض في النص القرآني، والكلام العربي بصور متعددة؛ إذ حذف حرف الجر وبقي عمله تارةً، وهو قليلٌ شاذ، وحذف وانتصب الاسم بعد حذفه تارةً أخرى.

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث بعد العودة إلى كتب التراث النحوي–تصريحاً أو تلميحاً–إلى الوقوف على ظاهرة نزع الخافض في الدرس النحوي، دراسة وتطبيقاً، فالبحث هو إعادة خلق تلك الحالات والضوابط المرتبطة بنزع الخافض، ولقد آثرت اختيار هذا البحث خاصة أنَّ مصطلح نزع الخافض لم يَنَلْ حظَّهُ من الدِّراسة والبحث، ولم يفرد له بحث مستقل به.

منهجية البحث:

يقوم البحث على المنهج التحليلي الوصفي الذي أفاد من هذه الظاهرة بالوقوف عليها وتحليلها، وبيان ضوابطها، وصولا إلى بيان أهمية نزع الخافض في الدرس النحوي.

نَزْعُ الخَافِضِ لُغَةً:

جاءَ في لسانِ العربِ (أَصْلُ النَزعِ الجَذْبُ والقَلعُ، ومِنْهُ :نَزَعَ القَوسَ إذا جَذَبهَا ؛أي قَلعَهَا)[1]، وقَالوا : رَجُلٌ مِنْزَعٌ : شَدِيْدُ النَّزْعِ)،[2]والخافضُ هو الفاعِلُ، من خَفَضَ يَخْفضُ خَفضاً وخافضاً، وهو من أسماءِ الله تعالى الخافضُ، وهو الّذي يخَفِضُ الجبَّارين من عبادِهِ، والخفضُ ضدُّ الرَّفعِ، وامرأةٌ خافضةُ الصّوتِ: خفيّته، ليِنَتُهُ. [3]وقد ذكرَهُ ابنُ فارسَ في معجمِ مقاييس اللُّغةِ قائِلاً:" النّون والزّاء (كذا)، والعينُ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قلعِ شيءٍ" [4]، ويُعرَّفُ الخافضُ بالمَنصُوبِ، فالنَّصبُ هو إقامَةُ الشَّيءِ ورفعُهُ، والمنصُوبُ ما دَخَلَهُ النَّصبُ من الكَلِمِ. [5] يُقال: نزعَ الشَّيء من مكانه نزعاً: جذبه، وقلعه، وفي التّنزيل: ﴿**ونزعَ يدَهُ فإذا هي بيضاءُ للنّاظرينَ**﴾، ويقال: نزعَ يدَهُ من الطّاعةِ: خرجَ منها، وعَصَى[6]. وقد فرَّقَ سيبويه بينَ(نزعَ) و(انتزَعَ)، فقالَ: أمَّا: انتَزَعَ، فإنَّما هي خطفةٌ كقولكَ: استلَبَ، وأمَّا: نَزَعَ، فإنَّهُ تَحويلُكَ إيَّاهُ، وإنْ كانَ على نحوِ الاستلابِ، [7] وواضح من هذه المَعَانِي اللُّغويَّة أنَّ النَّزعَ ضربٌ من القَلعِ والجَذبِ،وهو نزعُ الحرفِ، أو الاسمِ في بابِ نزعِ المُضَافِ وإقَامَةِ المُضَافِ إليه مقامَهُ من مكانِهِ نَزْعاً؛ إذ تظهرُ دلالةُ النَّزعِ بنصبِ الاسمِ بعدَ نزْعِهِ.

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مادة (نَزَع) ج: 8، ص 349.

[2]– الزمخشري، أبو القاسم محمود عمر، أساس البلاغة، ص 452_ 453.

[3]– ابن منظور، لسان العرب، مادة (خفض): ج، ص 145.

[4]–ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص 1022.

[5]–الزبيدي، تاج العروس، مادة (نصب)، ج: 2، ص433–434.

[6] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة دار الشروق الدولية، ط 4، 2004م، ص914.

[7]– سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج: 4، ص 74.

نزْعُ الخَافِضِ اصطِلاحاً

هناكَ اصطلاحاتٌ نحويّةٌ عرّفَتْ المنصوبَ على نزعِ الخافضِ، ولعلّ أقدمِهَا، أو أكثرِهَا تَقَادُماً، ما ذكرَهُ سيبويه في الكتابِ متحدّثاً عن هذه الظّاهرة دونَ أن يُفرِدَ لها عُنواناً خَاصّاً بها ؛ إذ يقولُ في بابِ(الفاعلِ الّذي يتعدّاه فعلُهُ إلى مفعولِهِ): " وقالَ بعضُهُم:(ذهبْتُ الشّامَ)، يشبّهُهُ بالمُبهَمِ؛ إذ كانَ مكاناً يقعُ عليه المكانُ والمذهَبُ، وهذا شاذٌّ؛ لأنّهُ ليس في ذهبَ دليلٌ على الشّامِ، وفيه دليلٌ على المذهَبِ والمكانِ، ومثلُ: ذهبْتُ الشّامَ، دخلتُ البيتَ"[1]، و قد مثّلَ له أيضاً في بابِ حذفِ حرفِ الجرِ من المحلوفِ بهِ، ونصبِ الاسمِ بعدَ حذفِهِ، يقول:" واعلمْ أنَّكَ إذا حذفْتَ من المحلوفِ به حرفَ الجرّ نصبتَهُ، كما تنصِبُ إذا قُلتَ :(إنّك ذاهبٌ حقًّا)، فالمحلوفُ به مؤكّدٌ به الحديث، كما تؤكّد بالحقّ، ويجرّ بحروف الجرّ، كما يجرّ حق إذا قلت: (إنّك ذاهبٌ بحقّ)، وذلك قولك: " اللهَ لأفعلنَّ ".[2]

وأقرَّ المبرّدُ هذه الظّاهرة تحت مسمّى(الحذف والإيصال) فيرى أنّ الاسمَ ينصبُ بعدَ حذف حروفِ الإضافةِ؛ لأنَّ الفعلَ يصلُ فيعملَ، ومنه قولُهُ: "واعلم أنّك إذا حذفتَ من المُقسمِ به نصبتَهُ؛ لأنّ الفعلَ يصل فيعمل، فتقول:(الله لأفعلنَّ)؛ لأنّك أردتَ أحلفُ باللهِ، وكذلك كلُّ خافضٍ في موضع نصبٍ إذا حذفتَهُ وصل الفعلُ، فعملَ فيما بعدَهُ" [3]، ومثلُ ذلك قولُه تَعَالى: ﴿**واختارَ موسى قومَه سبعينَ رجلاً**﴾، وكذلك جرى مصطلحُ نزعِ الخافضِ في باب التّعدية، وهذا ما ذكرَهُ الزّمخشريّ عندما وقفَ على هذه الآية، يقول الزّمخشريّ: " وتحذفُ حروفُ الجرّ فيتعدّى الفعلُ بنفسه، قال تعالى:﴿ **واختارَ موسى قومَه سبعينَ رجلاً**﴾ [4].وكذلك عُرِّفَ الخافضُ اصطلاحاً بالحذف والإيصالِ، وهي تسميةٌ للبصريين،[5] وهذا ما ذكره المتأخرون الّذين توسّعوا في دراسة هذه الظّاهرة، يقول الجرجانيّ في المفعول لأجلِهِ: " كان الأصلُ أنْ يأتي باللام فتقول: جئْتُكَ لإكرامِ لكَ، ثمّ تركَ؛ لأنّ الحالَ تدلُّ عليه، فلمّا حذف نصب ما بعدَهُ كما يكون ذلك في جميع ما يحذف فيه حرف الجرّ، كقولك: ما رمْتُ مكانَ كذَا، وزيدٌ لا يريم مكانَهُ، والأصلُ: لا يريم من مكانِهِ، كما تقول: لا يزولُ من مكانِهِ" [6]، وقد عرّف النّحاة المنصوبَ على نزعِ الخافضِ بـ" الاسم المنصوب بفعل حقّه أنْ يتعدّى بالحرفِ، لكنّه حذف عندَ تعينه استغناءً عنه سماعاً أو قياساً ". [7] ويعرّف صاحبُ معجم المصطلحاتِ النّحويّة والصّرفيّة الدّكتور محمد سمير اللّبدي هذا المصطلح بقوله: "حذفُ حرف الجرّ من الاسم ممّا يترتّب عليه نصبُ الاسمِ الّذي نُزِعَ منه حرفُ الجرّ" [8] فهو الاسم المنصوبُ بحذف الجارّ وفق هذا الاصطلاح، ولقد أشارَ الدّكتور شوقي ضيف إلى هذه الظّاهرة؛ إذ يقول:" جاءت في اللّغة بعدَ أفعالٍ لازمةٍ مفعولاتٌ منصوبةٌ أحياناً وكان حقّها الجرّ، ويجعل النّحاة ذلك من باب نزعِ الخافضِ" [9] وهذه الظّاهرة ذكرها الدّكتور فخر الدّين قباوة؛ إذ يرى أنّه إذا "حذف الجارّ

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص38.

[2] المصدر السابق،ج2، ص144، والمقتضب، المبرد، ج2، ص321.

[3] المبرد، أبو العباس مجمد بن يزيد، المقتضب، ج2، ص321.

[4] الزمخشري، أبو القاسم محمود عمر، المفصل في علم العربية، ص 219.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص838.

[6] الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: د. كاظم مرجان، ج 1، ص666، و ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص26-27.

[7] الأهدل، ابن عبد الباري، شرح الكواكب الدّرية،ج2، ص358.

[8] اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ،ص 222.

[9] ضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، ص185.

انتصب الاسمُ بعده على نزع الخافض"[1] ومن المحدثين مَن يَرَى أنّ هذه الظّاهرة سماعيّةٌ، وهي مقصورةٌ على ما وردَ منها منصوباً مع فعله الوارد نفسه، ولا يجوز أنْ ينصبَ فعلٌ من تلك الأفعالِ المحدّدة على نزعِ الخافضِ إلا الّتي وردَتْ مسموعةً عن العَربِ، وعلّة ذلك لئّلا يكثرُ الخلطُ بينَ اللازم والمتعدّي، ولعدمِ اللّبسِ، والإخلالِ بالمعنَى، و لئلا تفقد اللّغةُ بيانَهَا. يقول: "وقد وردَتْ أمثلةٌ قليلةٌ مسموعةٌ عن العَرَبِ، حذف حرف الجرّ، ونصب مجروره بعدَ حذفِهِ، منها..(تَمُرّون الدّيارَ)، بدلاً من: تمرّون بالدّيارِ، وذهبتُ الشّامَ، بدلاً من: ذهبتُ إلى الشّامِ، فهذه كلماتٌ منصوبةٌ على نزعِ الخافضِ، كما يقولُ النّحويون والنّصب بها سَمَاعِيّ".[2]ولقد ذُكِرَ تَعريفُ نزعِ الخَافضِ اِصطلاحاً في بابِ التّعدية، وجاءَ وجاءَ تحتَ باب(الحذف والإيصال)، وعُرِّفَ بـ(الاسم المنصوببفعل حقّه أن يتعدّى بالحرف)، وعرّف في باب نصبِ الاسمِ المحلوفِ به بعدَ حذفِ حرفِ الجرّ مِنْهُ.

ضوابط نزع الخافض:

أوّلاً: تسميتُهُ: هناكَ ألفاظٌ كثيرةٌ تدلُّ على مصطلحِ نزعِ الخافضِ، ومنها: حذفُ الخافضِ، أو نزعُ الخافضِ، أو إسقاطُ الخافضِ، أو سقوطُ الخافضِ، فالحذفُ: هو الطّرحُ والإسقاطُ والقطعُ [3]، يقول ياسين:" وهو الذي يسمّى منصوباً على إسقاطِ الخافضِ" [4]ومنهم مَن أطلقَ عليه تسميةَ(إضمار الخافضِ)، يقولُ ابن الخبّازِ:" والجرُّ بعدَ الحذف أي(حذفِ المضافِ) ضعيفٌ؛ لأنّ حرفَ الجرّ أقوى من المضافِ، وإضمارهُ ضعيفٌ"،[5] وقد أطلقَ سيبويه على على هذه الظّاهرة تسميةَ الإضمارِ، ويرى أنّ هذا الحذفَ يستترُ وراءَ غرضٍ نحويّ وهو التخفيفُ في النّطقِ، فغايةُ الحذفِ عندهُ التّخفيفُ اللّفظيّ؛ إذ يقول:" وسألتهُ عن قولِهِ : على كم جذعٍ بيتكَ مبنيٌّ؟ فقالَ: القياسُ النّصبُ، وهو قولُ عامّةِ النّاسِ، فأمّا الّذين جرّوا، فإنّهم أرادُوا معنى (من)، ولكنّهم حذفوها هنا تخفيفاً على اللّسانِ، وصارت عوضاً عنها، ومثل ذلك: اللهِ لتفعلن؟ إذا استفهمتَ أضمرُوا الحرفَ الّذي يجرّ وحذفوا تخفيفاً على اللّسانِ" [6] من خلالِ هذه التّعريفات التّعريفات يتّضح أنّ الحذفَ والإضمارَ لا تفريقَ بينهما، وذلك الخلطُ موجودٌ في الاصطلاحاتِ النّحويّة، وقد عبّر عنه أبو حيان بقوله:" وهو موجودٌ في اصطلاحِ النّحويين؛ أي: أنْ نسمّي الحذفَ إضماراً" [7] ويخرّج السّهيلي ذلك على أنّ أكثرَ ألفاظِ النّحويين محمولةٌ على التّجاوزِ والتّسامحِ، لا على الحقيقةِ اللّفظيةِ المطلقةِ؛ لأنّ مقصدَهم من ذلك الخلطُ بينَ الاصطلاحاتِ النّحويّةِ هو التقريبُ على المبتدئين والتعليمُ للناشئين، [8] فيرى أنّه لا ضيرَ من ذلك الخلطِ، فالغايةُ من ذلك كلّه هو التّبسيطُ وتقريبُ المعنى للمتعلّمِ. وقد أطلقَ بعضُهم على نزعِ الخافضِ مصطلحَ وتسميةَ(فقدانِ الخافضِ،

أو فقدِ الخافضِ) يقول الفرّاء:" خرجتُ إلى البصرةِ في طلبِ العربيّةِ فجلستُ في حلقةِ يونس، فجاءَهُ رجلٌ، فسألَهُ عن قولِهِ: [9]

---

[1]قباوة، د. فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل ، ص 316.

[2]ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ج2، ص 159-165.

[3] التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج 1، 425.

[4] الحمصي، ياسين بن زين الدين، حاشية ياسين على شرح التصريح، ج 1، 310.

[5] ابن الخباز، أبو العباس، أحمد بن الحسين بن أحمد، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية. ج 1، ص 361.

[6] سيبويه، الكتاب، ج2، ص 160-161.

[7] أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص 486.

[8]ينظر: السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر. ص 165.

[9] لم أقف على قائله.ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج 1، ص 261.

نَجَا سَالِمٌ، والمَوتُ منهُ بِشدقِهِ ولم ينجُ إلّا جفنَ سيفٍ ومئزرا.

بمَ نُصبَ؟ فقالَ يونس: بفقدانِ الخافضِ، أراد:(بجفنِ سيفٍ وبمئزرا) وقد استخدمَ هذا المصطلح الزّجاجيّ، يقول في قولِ الشّاعرِ: [1]

استغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحصيَهُ ربّ العبادِ إليه الوجهُ والعمَلُ

قالَ فيهِ: قالَ بعضُهم: نصبت"(ذنباً) بفقدانِ الخافضِ. ومن المصطلحاتِ والتّسمياتِ الّتي أُطلقتْ على الاسمِ المنصوبِ على نزعِ الخافضِ مصطلحَ (الحذف والإيصال، أو الحذف والوصل) فلمّا حذف الحرفُ وذلك من باب التّخفيفِ وصلَ الفعلُ نفسهُ فعملَ، قالَ ابن يعيش:" إلا أنّهم قد يحذفون هذه الحروف في بعضِ الاستعمالِ تخفيفاً في بعضِ كلامِهم، فيصلُ الفعلُ بنفسهِ، فيعمل، قالوا: من ذلك: اخترتُ الرّجالَ زيداً، واستغفرتُ اللهَ ذنباً" [2] فالفعلُ اختارَ واستغفرَ الأصلُ فيهما اخترتُ من الرّجالِ، واستغفرتُ من ذنبٍ، فلمّا حذفَ حرفَ الجرّ وصلَ الفعلُ فنصبَ الاسمَ بعدَهُ ، ويؤكّد ذلك ما قالهُ سيبويه :" اخترتُ فلاناً من الرّجالِ، وسمّيته بفلانٍ.... فلمّا حذفُوا حرفَ الجرّ عَمِلَ الفعلُ"[3].

وعبّر التّهانوي عن نزعِ الخافضِ، أو الاسمِ المنصوبِ على نزعِ الخافضِ بمصطلحِ الحذفِ والإيصالِ؛ إذ يقول: " الحذفُ والإيصالُ عندَ أهلِ العربيّةِ عبارةٌ عن حذفِ الجارّ وإيصالِ الفعلِ، أو شبهُهُ إلى المجرورِ" [4] وكذلك أُطلِقَتْ هذه التّسميةُ عندَ حذفِ حرفِ الجرّ من الجملةِ الفعليّةِ فعندَ الحذفِ يصلُ الفعلُ فيعمل؛ إذ يقول مصطفى جواد:" حذفُ حرفِ الجرّ من الجملةِ الفعليّةِ وإيصالِ الفعلِ إلى المجرورِ ليباشرَ نصبَهَ "[5] ومن النّحاةِ مَن أطلقَ على مصطلحِ الاسمِ المنصوبِ على نزعِ الخافضِ(التّوسعَ، أو الاتّساعَ) فالاتّساعُ هو قدرةُ النّاظرِ على أن يفسحَ المجالَ في تأويلِ معنى بيتٍ مثلاً وهذا المعنى البلاغيّ مختلفٌ عن المعنى النّحويّ الّذي يندرجُ تحتهُ كلّ(حذفٍ أو زيادةٍ أو تقديمٍ أو تأخيرٍ أو حملٍ على المعنى)؛ أي: كلّ تغيير في أصولِ التّركيبِ، يقول ابن جنّي :" وكيفَ تصرّفتِ الحالُ، فالاتّساعُ فاشٍ في جميعِ أجناسِ الشّجاعةِ العربيّةِ"[6] ومعنى ذلك أنّ من شأنِ العربيّةِ التّوسعُ في كلّ شيءٍ فكلّ ما خالفَ الأصلَ الأصلَ يقالُ فيه هو على سعةِ الكلامِ أولا تّساعهم فيهِ.

يقول ابن السَّراج:" اعلم أنَّ الاتّساعَ ضربٌ من الحذفِ إلا أنّ الفرقَ بينهُ وبينَ المضمرِ أنّ الاتّساعَ تقيمهُ مقامَ المحذوفِ، وتعربهُ بإعرابِهِ، فمنهُ قولهُ تعالى:﴿ واسألِ القريةَ ﴾ وتريدُ أهلَ القريةِ، وهو الاتّساعُ في إقامةِ المضافِ إليه مقامَ المضافِ، وأمّا اتّساعهُم في الظّروفِ فنحو: صيدَ عليهِ يومان، إنّما المعنى: صيدَ عليه الوحشُ في يومان، وولدَ له ستونَ عاماً، والتّأويلُ: ولدَ له الولدُ في ستين عاماً، فابنُ السّراجِ هنا يفرّق بينَ الحذفِ والاتّساعِ، فالحذفُ عندهُ إسقاطٌ من غيرِ إحلالٍ، والاتّساع إسقاط مع إحلال، فيأخذُ المحتلُ الحكمَ الإعرابيّ للمحذوفِ، فينسبُ إليه الحكمُ المعنويّ الّذي كانَ منسوباً إلى المحذوف، وفي ذلك نسبةُ الشيءِ إلى غيرِ ما هو لهُ في الأصلِ وهذا ضربٌ من المجاز عبَّرَ عنهُ ابن السّراجِ بالاتّساعِ.

وظاهرة نزع الخافض تعود إلى قوة الفعل وضعفه، فهناك أفعال لازمة قوية إذ حذف حرف الجر من مفعولها غير المباشر ظلَّ المعنى مستقيماً، وظلَّ الفعل في قوته،كقولنا: دخلتُ إلى الدار، إذإننا نستطيع القول: دخلتالدارَ، بل

---

[1] لم أقف على قائله.ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو. ص 139.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص50.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 37-38.

[4] التهانوي، محمد بن علي، كشّاف اصطلاحات الفنون، ج 1، ص 436.

[5] جواد، مصطفى، دراسات في فلسفة النحو الصرف والرسم، ص 36.

[6]ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج2، ص 447.

تغيير دلالي، فيبقى المعنى مستقيماً. وإذا قلنا: خرجتُ من القاعة، فلا يجوز قولنا: خرجتُ القاعةَ، إذ إن المعنى الدلالي يتغير لفظاً ومعنى، فلا يستقيم المعنى، فهذا النوع من الأفعال ضعيف جداً، لا يقوى على التأثير في

ثانياً: الشّروطُ الواجبُ توافُرها عندَ نزعِ الخافضِ:

الشّرطُ الأوّل (دليلُ الحذفِ): لكلّ محذوفٍ قرنيةٌ دالةٌ على حذفهِ فلا حذفَ إلا بقرنيةٍ دالةٍ عليه، ويرى جمهورُ النّحاةِ أنّ الحذفَ جائزٌ عندَ الدّليل والقرنيةِ. يقول الرّضي : اعلم أنّه لا بدَّ في الواجبِ الحذفِ و جائزِهِ من القرنيةِ [1] فمن أهم شروطِ الحذفِ الدّليل أو القرينة، قال ابن السّراج:" اعلم أنّ جميعَ ما يحذف فإنّهم لا يحذفون شيئاً إلا وفي ما ابقوا دليلٌ على ما القوا" [2] فالحذفُ جائزٌ عندَ النّحاة في كلّ ما يدلّ عليه دليلٌ شرطَ إلا يتأثّر المعنى أو الصّياغة المعنويّة عند الحذف و ألا يؤدّي هذا الحذفُ إلى فساد في اللّفظِ، قال ابن جنّي:" إنّ الحذفَ يعتري الجملة والمفرد والحركةَ وليس من شيءٍ من ذلك إلا عن دليلٍ يدلّ عليه ، وإنّ المحذوفَ إذا دلّت عليه الدّلالة كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترضَ هناك صناعة اللّفظ ما يمنعُ منه" [3].لقد صرّح ابن مضاء في أكثرَ من موضعٍ على دليل الحذف أو القرينة يقول في الحذف:" إذا كانت الأساسُ الّذي بنى عليه النّحاة القولُ بالحذف، ففي حذف الفعل في مثل(أزيداً ضربتُهُ) قال:" وهذه دعوى لا دليلَ عليها إلا ما زعموا من أنّ (ضربتُ) من الأفعال المتعدية إلى مفعولٍ واحد، وقد تعدّت إلى المضمر، ولابدّ لـ(زيداً) من ناصبٍ إن لم يكن ظاهراً فمقدّراً، لا ظاهر، فلم يبقَ إلا الإضمار، وهذا بناء على أنّ كلّ منصوبٍ فلابدّ له من ناصب. فهذا التّصور الذّهني لوجود فعل مقدرٍ في العبارة، وهو أنّ العبارةَ ليست على ظاهرها بل هي مؤوّلة بعبارةٍ أخرى يضاف فيها المقدّر إلى الملفوظ؛ وذلك لأنّ الضمير الموجود قد نصبه الفعلُ الموجود، ووراءَ كلّ هذا مبدأ " كلّ منصوب لابدّ له من ناصبٍ" [4]. ورغم ذلك يقف ابن مضاء إلى جانب النّص ويتمسّك به كما هو دون تقدير، فادعاءُ الزّيادة في كلام المتكلمين من غير دليلٍ يدلّ عليها خطأٌ بيّنٌ، لكنّه لا يتعلّق بذلك عقاب، و أمّا طردُ ذلكَ في كتاب الله الّذي لا يأتيهِ الباطلُ من بين يديه ولا من خلفهِ وادعاء زيادةِ معانٍ فيه من غيرِ حجّة ولا دليل إلا القول بأنّ كلّ منصوب إنّما ينصب بناصبٍ، فالقول بعدَ ذلك حرامٌ على من تبيّنَ له ذلك. [5] إذ يرى ابن مضاء أنّه يجب التزام النّص كما نطقهُ المتكلّم، وليس من حقّ أحدٍ أن يزيدَ فيه مالم ينطق، أمّا هذا المبدأُ فهو من عمل الذّهنِ، وينبغي ألا يفرضَ على النّص ما ليس منه.

الشّرط الثّاني (أمنُ اللبس): ويقصدُ به أن يكونَ اللّبس مأموناً–على المستوى اللّفظيّ والمعنويّ–بعدَ الحذفِ، وهذا ما جعل المبرّدُ يشيرُ إلى ذلك في عنوان حديثه عن الحذف قائلا:" هذا بابُ ما يحذف استخفافاً؛ لأنّ اللّبس فيه مأمونٌ"، حتّى لا تختلطَ المعاني بعضُها ببعضٍ، أو تختلطُ الألفاظُ فيكون اللّبس، فحينما أقول لصديقي: هل أبوك هنا؟ ويردّ قائلاً: نعم هنا. فقد حذف في إجابته المبتدأ تخفيفاً واختصاراً، وتمام الجملة: نعم أبي هنا. فقد حذف المبتدأ؛ لأنّه لن يلتبسَ على المتحدّثين معرفةُ المخبر عنه، لوجود القرينة الّتي تدلّ عليه والّتي نلمحها في معرفة المخاطب والمتكلّم بالمتحدّث عنه، فلن يضيرَ المعنى أن يحذفَ المبتدأ، ومن الممكن المبالغةُ في التّخفيف في الحذف فيحذفُ المبتدأ والخبر معاً، فيقول: نعم. والتقدير: نعم أبي هنا، وذلك يجوز بسببِ معرفة المتكلّم والمخاطب بما يرادُ الإخبارُ به

---

[1] الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الكافية، ج 1، ص 271.

[2] ابن السراج، أبو بكر، محمد بن السري، الأصول في النّحو، ج 2، ص.245

[3] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج 1، ص 360.

[4] القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 89.

[5] ينظر: المصدر السابق، ص 92.

من خلال السؤال. [1] وقد وردَ كثيرٌ من الآياتِ القرآنيةِ تحمل حذفَ أحدِ عناصر الجملة، ففي قوله تعالى :﴿ **يسألونَكَ عنِ الخمرِ والميسرِ قُلْ فيهما إثمٌ كبيرٌ ومنافعٌ للناسِ وإثمهُما أكبرُ من نفعهِما ويسألونَكَ ماذا يُنفِقُونَ قُلِ العَفْوَ كذلكَ يُبَيِّنُ اللهُ لكُمُ الآياتِ لعلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ** ﴾ بنصب كلمة(العفو)؛ وذلك لأنّ التقدير قُل: أنفقوا العفو. ومنه قوله تعالى : ﴿ **وقيلَ للذينَ اتَّقوا ماذا أنزلَ ربُّكُم قالوا خيراً للذينَ أحسنوا في هذهِ الدُّنيا حسنةٌ ولدارُ الآخرةِ خيرٌ ولنِعْمَ دارُ المتقينَ** ﴾[2] فقد حذفَ الفعل والفاعل بالآيتين معاً، وبقي المفعولُ به والتقدير هو: أنزلَ خيراً. وممّا وردَ فيه الحذفُ نطقاً وكتابةً، أو نطقاً فقط– لأنّ اللّبسَ فيه مأمونٌ و ليس فيه من وسائل التّخفيف إلا الحذف، وذلك ما وردَ عن سيبويه في قوله:" أمّا حذف الألف فقولك رمى الرّجلُ و أنت تريد: رمى، ولم يخف، و إنّما كره تحريكها؛ لأنّها إذا حرّكت صارت ياءً أو واواً ، فكره أن تصيرَ إلى ما يستثقلونَ فحذفوا الألفَ حيث لم يخافوا التباساً". [3] فاللّبس أن يفهمَ غير المراد، أو أن يفهمَ المراد وغيره لا بقصد الإبهام. [4] فهو لفظٌ نحويّ محضورٌ في كلّ قول بزيادةٍ أو بحذف أو بتقديم أو بتأخير؛ لأنّه يخالف الإبانةَ والوضوحَ و هي قصد الكلامِ و مقصدهُ و اللّبس في نزعِ الخافض مرهونٌ بإقامة الدّليل على ما حذف، فا الدّليل هو الّذي يفنّد الآراءَ الّتي تنفي نزعَ الخافض، و نضربُ مثلاً على نزع حرف الجرّ في باب الخافضِ قولنا: عجبت أن سافرتَ، فالدّليل على هناك حذفاً هو ما يقتضيهِ الفعلُ اللازم (عجبت) والّذي يتعدّى بحرف الجرّ(من)، فلو لم يتعيّن حرف الجرّ المحذوف لما جازَ لنا نزعهُ. ومن أمثلة نزعِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، تأويل قوله تعالى:﴿ فما أوجفْتُمْ عليهِ من خيلٍ ولا ركَاب ﴾ [5] فالتقدير: فما أوجفتم على أخذه، أو حيازته، أو على اغتنامِهِ، أو على تحصيلهِ، فتقدير(أخذه) هاهنا أحسنُ من تقدير اغتنامه وذلك لأنّه أخصر، ومن تقدير حيازته لثقلِ التأنيث في حيازته. [6]

الشّرط الثالث(ألا يؤدي الحذفُ إلى الغموض): فمن شروطُ الحذف ألاّ يؤدي الحذفِ إلى غموضِ المعنى المرادُ فإن أدّى ذلك الحذفُ إلى غموض فلا حذفَ ، وإذا كان حذفُ المفعول به حسناً إذا فهمَ السّياقُ أو كان عامّاً، فإنّ حذف المنادى – مع أنّه مفعولٌ به في الحقيقة– لا يحسنُ حذفه والسّبب كما يقول ابن يعيش:" إنّ الفعل العامل فيه وفاعله قد حُذفَا وناب حرفُ النّداء عنهما وبقي المنادى من الجملة المحذوفة يدلّ على أنّه المدعو ، فإذا حذفته لم يبقَ من الجملة المحذوفةِ شيءٌ ولا يعرف المدعو؛ إذ حرف النّداء إنّما يدلّ على الدّعاء ولا يدلّ على مدعوٍ مخصوصٍ". [7] ولقد اشترطَ ابن هشام في هذا الحذف علاوةً على أنّه ألاّ يؤدي الحذفُ إلى الغموضِ في المعنى ألا يكون عوضاً عن شيءٍ فلا تحذف ما في(أما أنت منطلقاً انطلقتُ) ولا كلمة لا في قولهم(افعل هذا إمّا لا) فلا يجوز الحذف؛ لأنّ أصلها: لأنْ كنت منطلقاً انطلقت، فحذفَ كان وعوّض عنها بما، وأدغمت نون(أن) في ميم(ما) وانفصل

---

[1] الراجحي، د. عبده، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص 276.

[2] سورة النحل، الآية 30.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص 156.

[4] ينظر: الحمصي، ياسين، حاشية ياسين على شرح التصريح، ج 1، ص 148.

[5]سورة الحشر، الآية6.

[6] العز بن عبد السلام، أبو محمد، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، ص 4.

[7] ابن يعيش، موفق الدين يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 40.

الضّمير.[1] فمن شروطِ نزع الخافض عدمُ جواز حذف حروف المعاني، ومنها حروف الجرّ" لأنّ الحروفَ إنّما دخلت الكلامَ لضربٍ من الاختصارِ، فلو ذهبتَ تحذفها، لكنتَ مُختصراً لها إذاً، واختصارُ المختصرِ إجحافٌ به".[2]

الشّرط الرّابع (ألا يكون المحذوف مؤكداً): من المعلوم أنّ المحذوف مع وجود الدّليل عليه بمنزلةِ المذكور من الكلام، ومع ذلك لا يجوز توكيد الشّيءِ المحذوفِ فحينما نقول:" والّذي ضربت زيدٌ" فإنّ التّقدير:" الّذي ضربته زيدٌ"، وهنا يجوز الحذفُ في جملة الصّلة لطولها، فإنْ أردنا تأكيدَ هذا الضّمير المحذوف بقولنا:(الذي ضربت نفسه زيد) لا يصحّ ذلك ولا يجوز؛ إذ يجبُ ذكرُ الهاء، فنقول :(الّذي ضربته نفسهُ زيدٌ)؛ لأنّ القاعدةَ تؤكّد أنّه لا يحذف المؤكّد، أولا يؤكد المحذوف، يقول السّيوطي عن حذف المؤكّد:" هذا عندنا غيرُ جائز، وليس ذلك لأنَّ المحذوفَ هنا ليس بمنزلةِ المثبت، بل لأمرٍ آخرَ، هو أنّ الحذفَ هنا إنّما الغرضُ فيه التّخفيف لطولِ الاسم، فلو ذهبتَ تؤكّده لنقضتَ الغرضَ؛ وذلك لأنّ التّوكيد والإسهابَ ضدٌّ التّخفيف و الإيجاز، فلمّا كان الأمرُ كذلك تدافعَ الحُكمانِ، فلم يجزْ أن يجتمعا" [3] فيكون ذلك نقضاً لغرض الحذفِ، وهو التّخفيف، فالتّوكيدُ تطويلٌ والحذف تخصيصٌ واختصارٌ، وهما نقيضان لا يجتمعان، وهذه المقابلةُ الّتي صنعها السّيوطي بينَ التّوكيد _ وهو تطويل للعنصرِ اللّغويّ والحذف _ وهو تخفيف_ تؤكّد أنّ تطويلَ العنصرِ اللّغوي هو نوعٌ من الثّقل يتخفّفُ منه النّاطقُ قدرَ الإمكانِ.(وقد بدا هذا الشّرط عندِ الأخفش الأوسطِ الّذي فهم أسرارَ اللّغة جيداً، فإنّه منعَ في نحو(الّذي رأيت زيد) أن تؤكّد العائدَ المحذوفَ بقولك نفسه؛ لأنّ المؤكّد مريد للطول، والحاذفُ مريدٌ للاختصارِ، ومن هنا إذا أكدّ الضمير فلا يجوز حذفه وهذا ما أكّده العلماء القدامى حتّى أصبح ذلك(مذهباً للعربِ)[4] وكذلك المحدثون منهم.[5]

الشرط الخامس(ألا يكون العامل ضعيفاً): ومعنى ذلك أنّ الشّرط المهم عندَ نزع الخافض هو الدّليل، فالدّليل هو العامل المهم عندَ تحديد مستوى قوةِ العامل أو ضعفهِ، فمهما كان العامل قويّاً ، فلا يجوز حذفه إلا بدليلٍ، فليس جوازُ الحذف مشروطاً بقوة العامل، ولا امتناعه بضعفه، و" كلّما قويت الدّلالة على المحذوف كان حذفه أسوغَ". [6] وقد اشترطَ ابن هشام ألا يكون عاملُ الحذف عاملاً ضعيفاً؛ إذ يقول:" فلا يجوز حذفُ الجارّ والجازم والنّاصب للفعل؛ إلا في مواضعَ قويت فيها الدّلالة، وكثرَ فيها استعمالُ تلك العواملِ، ولا يجوزُ القياس عليها"[7] و بنوا على ذلك أنّ من تلك تلك المواضع الجرّ بـ(مِن) مقدرةً بعد كم الاستفهاميّة نحو: بكم درهمٍ اشتريت؟ ومنها حذف أنْ النّاصبة في مواضعَ مخصوصةٍ فلا يُقاس عليها.

ثالثاً: أسبابُ نزعِ الخافضِ:

عندما نستعرض أسباب الحذفِ نعلم أنّه " لا يتيسرُ في كلّ موضع، بل في بعض المواضعِ دون بعضِه الآخر"[8] وإجازة الحذف في بعض المواضع دون بعضه الآخر دليلٌ قاطعٌ على أنّ الحذف لا يتمّ اعتباطاً، أو تجاوزاً، ولكنّ له

---

[1] ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، ص 345.

[2] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج2، ص 273.

[3] السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، ج 1، ص 283، وينظر الخصائص، ج1، ص 287.

[4] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج1، 289. ومغني اللبيب، ج2، 158.

[5] ينظر: عفيفي، د. أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص 37.

[6] ابن جني، أبو الفتح، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 1، ص 278.

[7] ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، ص345.

[8] حسين، عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص 75.

دوافعه وأسبابه، وإن كانت هذه الأسباب ترجع في مجملها إلى الثّقل، فإنها تختلف في طبيعتها وذلك من خلال عرضنا لهذه الأسباب.

1-كثرة الاستعمال": حينما يكثرُ استعمالنا لتركيبٍ معينٍ أو جملة معينة أو كلمة، نجد أنّ النّاطقين يحاولون التّخلص من بعض أجزائها تخففاً من استطالتها، مادامَ الأمرُ لا يؤدي إلى لبسٍ."فالكلمة إذا كثرَ استعمالها جازَ فيها من التّخفف مالم يجز في غيرها" [1]، وكذلك الجملة فالقاعدة العامّة أنّه" لكثرة الاستعمال أثرٌ في التّغيير ألا ترى أنّهم قالوا: إيشٌ، والمراد: أيّ شيءٍ. وقالوا: ويلمه، والمراد: ويلٌ لامهِ. وقالوا: لا أدر، فغيّروا هذه الأشياء عن نقصانها لضربٍ من التّحفيف عندَ كثرة الاستعمالِ" [2] والحقّ أنّ لكثرة الاستعمال دوراً كبيراً ومهمّاً في قضية التّخفيف، فلو أنّ تعبيراً ثقيلاً ساد على ألسنة النّاس وشاع شيوعاً عامّاً ملحوظاً؛ لأصبحَ بذلك متطلّباً للخفّة بالحذف أو بغيره، وربّما كان الشّيوع نفسه خفّةً أدت إلى خفةٍ أخرى عن طريق الحذف؛ لأنّه لن يؤدّي إلى غموضِ المعنى لشيوعه، فالشّيوع كما يؤكّد الدّكتور حسين شرف:" اتخذَ مقياساً للحكمِ على الإبدال" [3] كذلك نرى له أيضاً دوراً كبيراً في ظاهرةِ التّخفيفِ بالحذف" هذا الشّيوع سبب مهمّ وقويّ في جنوح اللّغة إلى الحذف، لأنّ فيه نوعاً من التّخفيف الّذي يميلُ إليه النّاطقون بطبيعتهم"[4].

وهذا الحذفُ يتمّ نطقاً و كتابةً، أو نطقاً فقط، وقد أشار محمد أمير في حاشيته على المغني إلى" حذف ألف الوصل نطقاً وخطّاً في(بسم الله الرَّحمن الرّحيم)، لكثرة الكتابةِ والاستخدام أدّت إلى موجب التّخفيف في الحذف" [5] ولعلّ تلك الإشارة من" محمد أمير" وغيره جعلت أحدَ المحدثين يعلّق قائلاً:" وبسبب من إدراك القدماء الحذفَ في اللّغة تخفيفاً؛ أي- كثرة الاستعمال وهو أمر واقع بالطبع في اللغة المنطوقة _ جعلوا كثرةَ الاستعمال مبرراً لحذف بعض الحروف كتابةً ، كحذف ألف الوصل من بسم الله، وهي : باسم الله، وذلك خطأٌ، وذلك لكثرة كتابتها.[6]

إنَّأسبق النّحاة التفاتاً إلى هذه الظّاهرة سيبويه، فقد استعرضَ كثيراً من ألوان الحذف معترفاً بأنّ كثرةَ الاستعمال هي سببٌ لذلك التّغيير. يقول سيبويه:" إنّ الشيءَ إذا كثرَ في كلامهم كان له نحو ليس لغيره ممّا هو مثله، ألا ترى أنّك تقول (لم أكُ) ولا تقول: لم أق، إذا أردت (أقل)، وتقول:(لا أدرِ) كما تقول: هذا قاضٍ" [7]. وكثرة الاستخدام هي الّتي أباحت كثيراً من أنواع الحذف، مثل: حذف حرف النّداء، ونون (لم يكُ)، ونون الجمع السّالم في قوله تعالى:

﴿ والمقيمي**الصلاة**﴾[8] بنصب الصّلاة، كما أشار إلى ذلك السّيوطي وغيره من النّحاة، حتّى إضمار الفعل، إنَّما كان ذلك كثرة الاستخدام [1]، فأكثر الأسباب تفسيراً لظاهرة الحذف في باب نزع الخافض هي كثرة الاستعمال؛ لأنّها" تشعربالمحذوف إشعاراً كالقرائن الحاليّة و المقاليّة "[2].

---

[1] السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج10، ص 274.ق

[2] ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ج4، ص102.

[3] ابن السكيت، الإبدال، تح: د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية، ص 52.

[4] حمودة: طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 37.

[5] الأمير، محمد بن محمد السنباوي، حاشية الأمير على مغني اللبيب، ص 71.

[6] حمودة: طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص93.

[7] سيبويه، الكتاب، ج 2، 196.

[8] سورة الحج، الآية 35.

يقول سيبويه:" وما حذف في الكلام لكثرةِ الاستعمال كثيرٌ"[3] فلا ضيرَ في كثرةِ الاستعمال، فهي بابٌ من أبواب العربيّة، قال السّيوطي:" وكثرةُ الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربيّة" [4]، فكثرة الاستعمال دليلٌ على كثرةِ الحذفِ وشيوعه، يقول ابن الحاجب:" وما قلّ استعماله قلّ حذفه، وما كثر استعماله قوي حذفه" [5] فكثرةُ الاستعمال هي السّبب الرئيس لنزع حرف الجرّ من الفعل إذا كان متعدياً بحرف الجرّ أو ما يشبهه يقول الرّضي:" والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جازَ حذفه تخفيفاً وكأنّه منطوق به(6)" فينزع حرف الجرّ، ويبقى الاسم على حاله مجروراً في الغالب، يقول ابن الشّجري:" وإنّما استجازوا إضمارَ من بعد كم؛ لأنّه قد عرف موضعها، وكثر استعمالُها فيه، كما كثر استعمال الباء في جواب قولهم: كيف أصبحت؟ قيل لرؤبة، فقال: خيرٍ عافاك الله، فحذف الباء وأعملها، وسوّغ له ذلك ما ذكرته من كثرة استعمالها مع هذا اللّفظ"[7]وقد علّق ابن عقيل على هذه الحالة في شرحه بقاء حرف الجر وعدم حذفه، وبقاء عمله بأنه مرتبط بكثرة استعماله، ويضرب مثالاً على ذلك حذفه من اسم الله في القسم، وحذف(مِنْ) في باب كم، فلولا كثرة مجيء (على خيرٍ) ونحوه في جواب كيف، لم يحذف الحرف [8]، ولا يعني هذا القول أنّ كثرةَ الاستعمال سببٌ يمكن أنْ يفّسرَ به النّزع القياسي فقط بل هو سبب يفسر نزع الخافض بضربيه القياسي وغير القياسي، فما جاء به ابن الشّجري يمثّل وجهتي النّزع، فالنّزع القياسي يتمثل في نزع حرف الجر مع مميز كم، ومع لفظ الجلالة في القسم ونزعه في قول رؤبة (خيرٍ، عافاك الله) يمثّل وجهة النّزع السّماعيّة.

2-الاتّساع: إنَّ الاتّساع ضربٌ من الحذف وأكثر ما يكون ظاهراً في باب نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهذا الباب ينزع فيه المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، فأمّا الاتساع في إقامة المضاف إليه بعد نزع الخافض (المضاف) فنحو قوله تعالى:﴿ **واسأل القرية** ﴾[9]،وأنت تريد: أهل القرية، ومن ذلك قول ابن جني:" ألا ترى أنّك إذا قلت: بنو فلانٍ يطؤهم الطّريق ففيه من السّعة إخبارك عمّا لا يصحُّ وطؤه، فنقول على هذا: أخذنا على الطريق الواطىء ومررنا بقوم موطئين بالطّريق ... أفلا ترى إلى وجه الاتّساع عن هذا المجاز" [10]،وقوله تعالى: ﴿**ولكنَّ البرَّ مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخر**﴾[11] وتريد: إنما هو بر من آمن بالله. وأمّا اتساعهم في الظروف فنحو قولهم:" صيد عليه يومان" وإنّما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين. ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ **بل مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ**﴾ [12] وقولهم:"نهارك صائمٌ وليلكَ قائمٌ" وإنّما المعنى: إنّك صائمٌ في النّهار وقائم في اللّيل، وهذا الاتّساع أكثرُ في كلامهم من أن يحاط به، وتقول: "سرت فرسخين يومين"[13] إن شئت نصبت انتصاب الظّروف وان شئت جعلت نصبهما

---

(1) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج 1، 277.

(2) ابن الحاجب، أبو عمر، عثمان بن عمر، الأمالي النحوية، ج2، ص 143.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 130.

(4) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج 2، ص 304.

(5) ابن الحاجب، أبو عمر، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، ج 1، 318.

(6) الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص 43.

(7) ابن الشجري، أبو السعادات، علي بن حمزة العلوي، أمالي ابن الشجري، ج 2، 132.

(8) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، ج3، ص203-204

(9) سورة يوسف، الآية 82

(10) ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج2، ص446

(11)البقرة، الآية177

(12)سبأ، الآية33

(13) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص114

بأنَّهما مفعولان على السّعة، وعلى ذلك قولك:(سير بزيد فرسخان يومين) إذا جعلت الفرسخين يقومان مقام الفاعل، ولك أن تقول: سير بزيد فرسخين يومان، فتقوم اليومين مقام الفاعل. ويقترن الاتساع بالإيجاز والاختصار فمن ذلك ما قاله ابن السراج:" واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعا واختصرا" [1] وذلك نحو خفوقَ النّجم، وصلاة العصر، يقول ابن يعيش:" اعلم أنّهم قد جعلوا المصادر أحياناً و أوقاتاً توسعاً، وذلك نحو: خفوق النّجم، بمعنى مغيبه، وخلافة فلان، وصلاة العصر، فالخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جعلا حيناً توسعاً وإيجازاً، فالتوسع يجعل المصدر حيناً وليس من أسماء الزّمان، والإيجاز والاختصار بحذف المضاف؛ إذا التقدير في قولك: فعلت خفوق النجم، وصلاة العصر: وقت خفوق النجم، ووقت صلاة العصر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه".[2] ويضرب الزجاج مثلا على ذلك في كتابه إعراب القران؛ إذ يقول:" الأسماء المخصوصة إذا تعدت إليها الأفعال التي لا تتعدى، فإنما هو على الاتساع، والحكم في تعديها والأصل أن يكون بالحرف"[3].

3- الاختصارُ والإيجازُ: الاختصار مظهر من مظاهر التخفيف اللغوي، فهو تقصير لعنصر لغوي لا ينتج عنه إخلال بالمعنى أو غموض له، وهو يختلف عن الحذف والاستتار، فكلاهما إسقاط لعنصر لغوي، أمّا الاختصار، فليس إسقاطاً، ولكنّه عبارة عن: "وقوع عنصر لغويّ محلّ عنصر لغوي آخر فمن ذلك: وقوع الحرف موقع الفعل وفاعله، وهذا يعدُّ كناية في الاختصار". [4] يقول العلويُّ:" اعلم أنّ مدارَ الإيجاز على الحذف؛ لأنّ موضعه على الاختصار، وذلك إنّما يكون بحذف مالا يخلّ بالمعنى ولا ينقص من البلاغة" [5] فالعرب تختصر الكلام ليخفّفوه لعلم المستمع بتمامه[6] فالاختصار جائز مادام المعنى ليس منتقصاً أو غامضاً عمّا أراد المتكلّم، وهذا هو المحكّ الرّئيس للتخفيف؛ لأنَّ (الأصل في الأصوات الّتي تؤلف الكلمات ألا تزيد ولا تنقص، وتكون حروفها على قدر معناها وما يراد بها من التعبير)[7] فلا ضيرَ في انتقاص الحروف من اللفظ الّذي ينطق به المتكلّم عندما يؤدي ذلك اللّفظ الذي حذف منه اختصاراً المعنى نفسه قبل حذفه، يقول السّيوطي:" فإذا ما خرج اللفظ إلى انتقاص بعض حروفه مع أدائه المعنى نفسه كان ذلك اختصارا أو حذفا؛ لهذا فالأداة _على قلّة حروفها_ حينما تقع موقعَ الفعل وتؤدّي عمله ومعناه، فإنّ ذلك يكون اختصاراً وإيجازاً وتخفيفاً على الناطق، وهذا ما جعل السيوطي يؤكد أن الاختصار: "هو جل مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم"[8].فالإيجاز و الاختصار بمعنى واحد؛ إذ الأكثرون على أنّهما بمعنى واحد [9]، وهو أداء المقصود من الكلام بأقلّ من عبارة متعارف عليها؛ أي: أنَّه يقتصر على ما يدلّ على المراد من حذف أو إضمار[10]

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص193.

[2] ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ج2، ص44-45.

[3] الزجاج، إعراب القران، ج1، ص118.

[4] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج1، ص82.

[5] العلوي: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج 2، 92.

[6] حسين، د. عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص135.

[7] عفيفي، د. أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص 351.

[8] السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، ج1، ص28.

[9] السيوطي، جلال الدين، عبد القادر بن أبي بكر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج 1، ص295.

[10] ينظر: العز بن عبد السلام، أبو محمد، عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، ص2

وأضاف ابن جنّي إلى التّخفيف لطول الكلام سبباً وجيهاً للاختصار وهو قبح التكرار المملول، فقال:" فلما كان الأمر الباعث عليه وسبب المقتاد إليه إنّما هو طلب الخفّة به كان المتصل منه آثر في نفوسهم، واقرب رحما عندهم [1] عندهم[1] فمن نزع حرف الجر بقصد الإيجاز والاختصار قول الفارسي: "وإنما تحذفه من اللفظ اختصاراً و استخفافاً"[2]... فمن هذا القسم الحذف في جميع الظروف(في) حذفت اختصاراً، يقول المبرّد في المقتضب:" واعلم أنّ هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول: يوم الجمعة قمته، في موضع قمت فيه، والفرسخ سرته، ومكانكم جلسته، وإنما هذا اتساع، والأصل فيه ما بدأنا به؛ لأنها مفعول فيها، وليست مفعولا بها، وإنما هذا على حذف حرف الإضافة"[3] ويقول في موضع آخر:" وأما على السعة فقولك: يوم الجمعة ضربته زيدا، تريد: ضربت فيه زيداً، فأوصلت فأوصلت الفعل إليه" [4]

وقد وقف الجرجاني على هذه الظاهرة وهي حذف الخافض توسعاً واختصاراً يقول في المقتصد:" واعلم أن الأمكنة المخصوصة أصلها أن يتعدى إليها الفعل غير المتعدي بحرف الجر، فإن جاء شيء من ذلك بغير حرف الجر، فعلى أنّه حذف اتساعاً وذلك يسمع لا يقاس عليه في حال الاختيار"[5].

ومن نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بقصد الإيجاز والاختصار قول سيبويه: "وممَّا جاء على اتساع الكلام والاختصار، قوله تعالى: ﴿ **واسأَلِالقرية** ﴾ إنَّما يريد: أهلَ القريةِ، فاختصر، وعمل الفعل في القرية، كما كان عاملاً في الأصل لو كان ها هنا... ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، يريد يطؤهم أهل الطريق" [6] ويقول في موضع آخر:" هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النّجم وخلافه فلان، وصلاة العصر، فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين حقوق النجم، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار"[7].

الخاتمة:

عالج هذا البحث ضوابط نزع الخافض في الدرس النحوي لغاية نظرية، تطبيقية وذلك لبيان حجم الظاهرة في كتب النحو، ورصد أثر النظرية فيه لمراجعة عمل النحاة، ولتيسير تعليم هذا الموضوع لطلبة العلم، والمهتمين بدراسة اللغة العربية، وحاولت من خلال هذا البحث أنّ أبين أهمية هذه الضوابط عند نزع الخافض، وقد كان ذلك عن قصد، ألا وهو لتأصيل الدرس النحوي، والحرص على أن أسوق الكلام حاملاً معه الدليل. فكانت ظاهرة نزع الخافض مهمة في معرفة سلامة التركيب اللغوي في السياق النصيّ، فبينت قوة الفعل وضعفه في العمل.

[1] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ج2، ص193.

[2] عفيفي، د. أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص 328.

[3] المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، ج4، ص 330.

[4] المصدر السابق، ج4، ص 332.

[5] الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ج1، ص 646.

[6] سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 212-213.

[7] المرجع السابق، ج1، ص222.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الأمير، محمد بن محمد السنباوي، *حاشية الأمير على مغني اللبيب* ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مطبعة عيسى الجليس.
3. الأهدل، ابن عبد الباري، *شرح الكواكب الدّرية*، تح: عبد الله الشعبي، مؤسسة الكتب العربية، د.ت.
4. التهانوي، محمد بن علي، *كشاف اصطلاحات الفنون*، تح: أجمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
5. الجرجاني، عبد القاهر، *المقتصد في شرح الإيضاح*، تح: د. كاظم مرجان، منشورات وزارة الثقافة العراقية، 1972م.
6. ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، د.ت.
7. ابن جني، أبو الفتح، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* ، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
8. جواد، مصطفى، *دراسات في فلسفة النحو الصرف والرسم*، مطبعة أسعد، 1968م.
9. ابن الحاجب، أبو عمر، عثمان بن عمر، *الأمالي النحوية*، تح: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربي، بيروت، ط1، 1985.
10. ابن الحاجب، أبو عمر، عثمان بن عمر، *الإيضاح في شرح المفصل* ، تح: موسى بناي العكيلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ط1، 1982م.
11. حسن، عباس،*النحو الوافي*، ط3، دار المعارف، مصر، د.ت.
12. حسين، عبد القادر، *أثر النحاة في البحث البلاغي*، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، قطر، 1986م.
13. الحمصي، ياسين بن زين الدين، *حاشية ياسين على شرح التصريح*، دار الفكر، بيروت، د.ت.
14. حمودة: طاهر سليمان، *ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1983م.
15. أبو حيان، *البحر المحيط*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1990،2م.
16. ابن الخباز، أبو العباس، أحمد بن الحسين بن أحمد، *الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية*، تح: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، مطبعة العاني، بغداد، 1991م.
17. الرضي، محمد بن الحسن، *شرح كافية ابن الحاجب* ،تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.
18. الزبيدي، أبو الفيض، محمد مرتضى، *تاج العروس من جواهر القاموس* ، تح: علي شيري، دار الفكر، بيروت،1994م.
19. الزجاج، *إعراب القران*، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط3، 1986م.
20. الزجاجي، أبو القاسم، *الإيضاح في علل النحو* ، عبد الرحمن بن إسحاق، تح: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط6، 1996م.
21. الزمخشري، أبو القاسم محمود عمر، *أساس البلاغة*، دار صادر، بيروت، 1399م.
22. الزمخشري، أبو القاسم محمود عمر، *المفصل في علم العربية*، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، د.ت.

23. ابن السراج، أبو بكر، محمد بن السري، *الأصول في النّحو*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1996

24. ابن السكيت، الإبدال، تح: د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية.

25. السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله، *نتائج الفكر*، تح: محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، مطابع الشروق،1987م.

26. سيبويه، *الكتاب*، تح: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1988م.

27. السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، *الأشباه والنظائر في النحو*، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م. ج1، ص 283، وينظر الخصائص.

28. السيوطي، جلال الدين، عبد القادر بن أبي بكر، *معترك الأقران في إعجاز القرآن*، تح: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973م.

29. ابن الشجري، أبو السعادات، علي بن حمزة العلوي، *أمالي ابن الشجري*، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1992م.

30. ضيف، شوقي، *تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً*، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، د.ت.

31. العز بن عبد السلام، أبو محمد، *الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز*، أ: رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1987م.

32. عفيفي، د. أحمد، *ظاهرة التخفيف في النحو العربي*، الدر المصرية اللبنانية، ط1، 1996م.

33. ابن عقيل، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تح: محمد بركات، دار الفكر، دمشق، 1980.

34. العلوي: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني، *الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

35. ابن فارس، معجم *مقاييس اللغة*، تح: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط3، 1969م.

36. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، *معاني القرآن*، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط3،1988م.

37. قباوة، د. فخر الدين، *إعراب الجمل وأشباه الجمل*، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1978م.

38. اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم *المصطلحات النحوية والصرفية*، مؤسسة الرسالة دار الفرقان، بيروت، ط1، 1985م.

39. ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، تح: عبد المنعم أحمد الهريدي، جامعة أم القرى، مكة،672 هـ.

40. المبرد، أبو العباس مجمد بن يزيد، *المقتضب*، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، 13859هـ.

41. مجمع اللغة العربية،*المعجم الوسيط*، مكتبة دار الشروق الدولية، ط4، 2004م.

42. القرطبي، ابن مضاء، *الرد على النحاة*، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت

43. ابن منظور، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1994م.

44. ابن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تح: محمد محيي الدين درويش، المكتبة العصرية، بيروت،1987م.

45. ابن يعيش، موفق الدين يعيش، *شرح المفصل*، عالم الكتب، بيروت، د.ت.